الاقتصادي

14
العدد (2252)
السنة التاسعة - الاثنين
(19) ايلول 2011

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٣٢٠	دينار اردني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٧٠	ريال سعودي	٣٨٠
جنيه استرليني	١٣٥٠	درهم اماراتي	٣٩٢
ين ياباني	١١٨	ليرة سوري	٢٥
دينار كويتي	٤٥٦٠	ليرة لبنانية	١

مبيعات مزاد البنك المركزي : ١٩٤ مليونا و٩٨٣ ألف دولار

اسعار النفط

	دولار/ برميل
النفط الخام الامريكي الخفيف	٨٧,٩٦
مزيج النفط الخام برنت	١١٢,٢٢

اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

ما الذي حققته السياسة النفطية؟

يوصف الاقتصاد العراقي عادة بالريعي تعبيرا عن اعتماده الوحيد الجانب على ثروته الباطنية المتمثلة في النفط. ويطلق هذا الوصف أيضا على الدولة العراقية التي كرست هيمنتها منذ عقود عديدة على أهم مصدر للدخل، ما يتيح لها إعادة توزيعه بالطريقة التي ترتأيها وبما يخدم مصالح النخب الحاكمة.

لكن صفة "الريعية" تبقى قاصرة عن عكس جميع الجوانب الجوهرية للدولة العراقية وطبيعة العلاقة التي تربطها بالمواطنين.

فهذا المفهوم يغطي جانب الإيرادات بالنسبة للدولة التي لا تلجأ للضرائب، وإنما تكتفي بالاستحواذ على الفائض النفطي. أما في جانب الإنفاق فإن الدولة تتصرف في أحيان كثيرة وكأنها توزع الصدقات والهبات على المواطنين ضمن نظام يمكن تسميته بـ"دولة الصدقة".

فالحاكم لا يتردد في التعامل مع المال العام وكأنه "أموال صدقة" في عهد الدولة الإسلامية عندما كان الخليفة يوزعها كما يحلو له بعيدا عن أي قانون ملزم ووفقا لمعاييره الشخصية في العدالة. ويبدو أن صعود التيار الإسلامي في عراق ما بعد صدام حسين ساهم أيضا في ترسيخ هذه الظاهرة.

"مكارم" صدام و"منافع" المالكي

من بين المصطلحات التي شاع استخدامها خلال السنوات الأخيرة للنظام الدكتاتوري مفهوم "المكرمة". وقد اتخذت أحيانا أشكالا في منتهى السخرية. فالحاكم بأمره كان يتلطف ويهدي إلى الرعية بمناسبة عيد رمضان مثلا نصف كيلوغرام من العدس تضاف الى الحصة التموينية المقررة.

وقد برع الطاغية السابق في استخدام ورقة المكارم أثناء زياراته الميدانية ولقاءاته بالأتباع والأنصار. وكان الهدف دائما هو شراء الذمم والولاءات. غير أن هذه التقاليد لم تنته بسقوط النظام وإنما استمرت في العهد الجديد ولكن بأشكال جديدة، منها ما يسمى بـ "المنافع الاجتماعية".

بند المنافع الاجتماعية الذي كان مخصصا في الموازنة العامة للرئاسات الثلاث، مجلس الوزراء والجمهورية ومجلس الوزراء، من دون معرفة مقدارها تماما إذ انه مدمج مع بنود أخرى، ومن دون تحديد كيفية إنفاقها، منح المسؤول العراقي سلطة في توزيع الأموال على شبكة المقربين من أفراد ومنظمات، أو استخدامها في تلميع صورته وكسب الأعوان.

فبعد كل تفجير إرهابي على سبيل المثال يقوم مسؤولون كبار بزيارة الضحايا وبالتبرع لذويهم أو بعلاج المصابين منهم وغيرها. ومن الملاحظ أن هذه الزيارات تحظى عادة بتغطية خاصة من قبل وسائل الإعلام الرسمية لإظهار مدى "حرص" هذا المسؤول أو ذلك على العناية بشؤون الرعية.

الرئاسات الثلاث كانت تتجنب ذكر أرقام المنافع الاجتماعية التي يحصل عليها كل مسؤول، وهناك استثناء واحد في هذا الصدد هو النائب السابق لرئيس الجمهورية عادل عبد المهدي الذي اقر في لقاء مع تلفزيون السومرية نهاية كانون الثاني (يناير) ٢٠١٠ بانه كان يتسلم شهريا مليون دولار كمنافع اجتماعية تقريبا وبمجموع ١١ مليون دولار بالسنة، مبينا أنها تصرف "للحالات الطارئة الخاصة بالمواطنين".

وبطبيعة الحال فإن من واجب الدولة أن ترعى ضحايا الإرهاب وأن تعوضهم ولو بشيء يسير يخفف عنهم آلامهم وخسائرهم المعنوية والمادية. ولكن المشكلة في بند المنافع هي انها توزع عبر مكتب المسؤول مباشرة وبشكل شخصي، لتبدو مجددا كما لو أنها "مكرمة" منه.

ويبدو أن تدفق الثروات في السنوات الأخيرة بفضل ارتفاع أسعار النفط فتح شهية البعض لتعزيز النفوذ الشخصي والحزبي، الأمر الذي اضطر مجلس النواب إلى إلغائه من ميزانية الدولة لعام ٢٠١١.

القرار جاء بالدرجة الأولى نتيجة ضغط الشارع، إلا أن رئيس الوزراء نوري المالكي عبر مرارا عن انزعاجه من إسقاط هذا البند ودعا إلى إعادة العمل به. وقال في تصريح منتصف حزيران (يونيو) الماضي إن "رئيس الوزراء أو رئيس الجمهورية أو البرلمان ونوابهم يحتاجونها في زياراتهم ولقاءاتهم بالمواطنين".

الحصة التموينية: ضرورة اجتماعية أم إهدار للمال العام

من الأمور العجيبة في عراق اليوم هي استمرار العمل بالبطاقة التموينية رغم انتفاء الأسباب التي دعت اليها، لا بل وأصبحت البطاقة التموينية أهم وثيقة في المعاملات الرسمية في ظاهرة لا توجد إلا في بلاد الرافدين.

لقد استحدث صدام حسين نظام البطاقة التموينية إثر اجتياح الكويت وفرض الحصار على العراق في محاولة لامتصاص الغضب الشعبي المحتمل نتيجة تردي الأوضاع المعيشية.

واليوم وبعد مرور ثماني سنوات على خلعه، خصصت الحكومة العراقية في آخر ميزانية حوالي ٧ مليارات (من أصل ثمانين مليار دولار)، لتزويد جميع العراقيين، غنيهم وفقيرهم بمواد غذائية شبه مجانية. وهو إجراء يخلق – بإجماع الاقتصاديين– حالة من الاتكالية لا تصب في صالح التنمية، كما أنه يخرق أيضا مبادئ العدالة التي جاء باسمها لأنه يساوي بين الناس بطريقة شكلية ولا يميز بين المحتاجين فعلا وغيرهم.

وبالتأكيد فإن هناك بدائل أفضل وأكثر عدالة لاستخدام المليارات المخصصة لاستيراد مفردات البطاقة التموينية وللإنفاق على شبكة توزيعها في عموم البلاد، إذ يمكن توظيفها لتمويل زيادة في أجور ومرتبات ذوي الدخل المحدود والمتقاعدين وتحسين شبكة المساعدات الاجتماعية. وهو في كل الأحوال أفضل من الطريقة الحالية حيث يتسرب جزء كبير من هذه المبالغ الى قنوات سرية والى جيوب المنتفعين والفاسدين.

ويجادل البعض أن الإبقاء على البطاقة التموينية لا ينم عن قناعة لدى الحاكمين بجدواها الاجتماعية والاقتصادية، بل هو الخوف من ردود الفعل الشعبية المحتملة، كما هو وسيلة لتكريس عقلية الركون والرضوخ في أوساط المجتمع.

تضخم القطاع العام

من مظاهر "دولة الصدقة" التي تفاقمت مؤخرا في العراق هو تضخم العمالة في أجهزة الدولة ومؤسسات القطاع العام وازدياد عدد موظفي القطاع الحكومي بوتيرة غير معهودة لا تتناسب مع الحاجة الفعلية لهم.

وتشير بيانات ميزانية الدولة لعام ٢٠١١ الى أن عدد القوى العاملة في الوزارات والدوائر الممولة مركزيا تجاوز مليونين وستمائة ألف موظف.

وإذا أضيف إليهم العاملون في مؤسسات القطاع العام وأجهزة الحكم المحلية والمنتسبون للصحوات وغيرها فإن الرقم سيتجاوز بالتأكيد حاجز الثلاثة ملايين ونصف المليون.

ويلتهم جيش الموظفين الجرار هذا الجزء الأعظم من موارد البلاد المالية، إذ يفوق بند المرتبات شهريا أكثر من مليار دولار، مشكلا بذلك حصة الأسد في ميزانية الدولة.

وزير التخطيط السابق علي بابان ذكر عام ٢٠١٠ أن ثلاثة أرباع موظفي الدولة هم في حقيقة الأمر عاطلون، فيما يندرج ضمن البطالة المقنعة. ومع ذلك أعلنت حكومة المالكي في ولايته الثانية عن عشرات الغلاف من الوظائف الشاغرة الجديدة.

وتحاول الحكومة تسويق هذه السياسة بأنها خطوة تهدف لحل مشكلة البطالة. ولكن واقع الحال يشير الى أن معظم التعيينات تتم في إطار المحاصصة الطائفية والحزبية وفي ظل تفشي مظاهر الفساد والمحسوبية.

ومن الضروري أن تدرك النخب السياسية، سواء كانت في الحكومة أو المعارضة، أن الدولة ومهما عظمت قدراتها لا تستطيع في كل الأحوال استيعاب الزيادة السنوية الكبيرة في عدد السكان القادرين على العمل في العراق.

ولذا فإن توفير فرص عمل لخريجي الجامعات والمدارس المهنية ولجيل الشباب عموما يتطلب توظيف الموارد المتاحة والمحدودة لتمويل برنامج وطني للتشغيل يعتمد أساسا على تسريع نمو القطاعات الإنتاجية والخدماتية المجدية اقتصاديا وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتأهيل الأيدي العاملة بدلا من صرف المليارات لدفع مرتبات وظائف فائضة عن الحاجة.

كما أن سياسة التعويل على الدولة فقط في خلق الوظائف الجديدة تساهم على المدى البعيد في قتل روح الإبداع وإشاعة الاتكالية. ففي ظل هذه السياسة أصبح المجتمع ينظر الى الوظيفة الحكومية وكأنها صنو للعمل، فكل خريج جامعي لا يحصل على فرصة التوظيف لدى الدولة يعتبر نفسه عاطلا عن العمل.

دولة الرفاه الاجتماعي هي الحل

إن البديل الأمثل لدولة الصدقة هو اعتماد مبادئ الدولة الاجتماعية القائمة على فكرة المواطنة ونبذ مفهوم الراعي والرعية السائد حتى الآن في المجتمعات الإسلامية والذي يوحي وكأننا نعيش ضمن قطيع وليس في إطار عقد اجتماعي يحدد للجميع حقوقه وواجباته.

فبعد كل التجارب المريرة التي مر بها العراق في العقود الأخيرة صار لزاما التخلص من مفاهيم الدولة الشمولية التي "تعتني" بالشعب من المهد الى اللحد، والتي تدخل عامة الناس الى مدارسها وتلقنهم أيدلوجيتها وبعد التخرج توظفهم في أجهزتها أو تجندهم في صفوف جيشها لكي يخوضوا حروبها الداخلية والخارجية.

وبحق يرى نائب محافظ البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح في مثل هذه السياسة تجسيدا لنموذج "الاستبداد الشرقي" حيث تقدم الدولة الخدمات والمنافع مجانا ولكن ليس دون مقابل. فالفرد ملزم في نهاية المطاف بالتخلي عن حريته وتسليم إرادته للسلطة المطلقة، وتكبيل المبادرة الشخصية.

ومن البديهي أن التحول من دولة الصدقة الى دولة الرفاه الاجتماعي لن يتحقق بضربة سحرية، بل عبر عملية طويلة الأمد يجري خلالها تغيير جذري للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

ويتطلب ذلك أولا تغيير طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطن. فالدولة ليست مطالبة بتوزيع الهبات والعطايا على الجميع، بل هي ملزمة بمد يد العون للفئات التي تحتاج للمساعدة بسبب المرض أو العمر أو الإعاقة وغيرها من الظروف القاهرة.

وأهم وسيلة لتنفيذ ذلك تتمثل في إعادة توزيع الدخل عبر هيكلة الجهاز الضريبي، وجباية الضرائب عن الدخول بشكل تصاعدي، واستخدام حصيلتها لتمويل الخدمات والمساعدات الاجتماعية لصالح الفئات الفقيرة.

ومن الضروري أن يفهم أصحاب القرار أن توفير فرصة العمل الكريم الذي يوفر للمواطن العيش اللائق هي أفضل بكثير من توزيع الهبات والعطايا. فمهما كانت الدولة ثرية لن تستطيع وحدها بلوغ هذا الهدف والذي يتطلب تحقيقه بالدرجة الأولى المضي قدما في اعتماد اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يضمن الجمع بين المبادرة الخاصة ومعايير العدالة الاجتماعية.

رؤية تحليلية

"دولة الصدقة" في العراق

د. ناجح العبيدي

باحث اقتصادي عراقي
مقيم في برلين

من مفردات البطاقة التموينية

طوابير الباحثين عن عمل

انخفاض مؤشر البورصة بنسبة ٠،٢٣%

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

إنخفض مؤشر سوق العراق للاوراق المالية بنسبة ٠,٢٣ بالمائة مسجلا ١٤٢,٩٩ نقطة في جلسة يوم امس الاحد.

وذكرت نشرة السوق انه جرى خلال الجلسة تداول اسهم ٣٣ شركة مساهمة من اصل ٨٥ شركة مدرجة الكترونيا ، ارتفعت اسعار اسهم ٩ شركات ، وانخفضت اسعار اسهم ١٥ شركة منها فيما حافظت ٩ شركات على اسعار اسهمها وان عدد الاسهم المتداولة في جلسة اليوم تجاوز ٣٥٦ مليون سهم بقيمة ٧٦٦ مليون دينار ، تحققت من خلال تنفيذ ٤٤٢ عقد تداول.

واضافت النشرة شهد القطاع المصرفي تداول اسهم ٩ شركات، ارتفعت اسعار اسهم شركتين ، وانخفضت اسعار اسهم ٥ شركات، فيما حافظت شركتان اخريتان على اسعار اسهمهما، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة لها ٢٥٨ مليون سهم بقيمة تجاوزت ٤٠٦ ملايين دينار تحققت من خلال تنفيذ ٢٠٤ عقود تداول.

صاعد.. نازل

□بغداد / صابرين علي

استقرت منظومة أسعار السلع والبضائع في الأسواق المحلية ليوم أمس بشكل نسبي مع تحسن بسيط بحجم العرض واستقرار مستوى الطلب بحسب تقارير سعرية صادرة عن غرفة تجارة بغداد وجهاز الإحصاء وحركة سوق الشركات .

وقال المحلل الاقتصادي باسم جميل انطون لـ (المدى الاقتصادي) ان سبب هذا الاستقرار يعزى إلى التنظيم الذي شهدته الإجراءات الحكومية في فحص السلع والبضائع الداخلة الى العراق عبر منافذه الحدودية مؤكداً تلبية حاجة السوق المحلية من تلك البضائع وتدفقها بشكل انسيابي من دون عراقيل تذكر .

وتوقع انطون تذبذباً في منظومة الأسعار داخل الأسواق داعياً الحكومة لتسهيل الإجراءات مع مكافحة الغش التجاري والتوجه إلى دعم الصناعات المحلية التي تعاني انحساراً لافتاً للنظر .

وذكرت تقارير إعلامية مطلعة خصت (المدى الاقتصادي) بمشهد الأسعار إن سعر الكيس الواحد من مادة الرز عنبر زنة (٥٠ كغم) بلغ (٨٢٠٠٠) دينار وانخفض سعر الكيس الواحد من مادة العدس زنة (٥٠) كغم من(٦٢،٠٠٠)دينار إلى (٦٣،٠٠٠) دينار.. فيما ما ارتفعت مادة الحمص سعر الكيس الواحد زنة(٥٠كغم) إلى (٦٧،٥٥٠) دينارا، وكذلك مادة الفاصوليا اليابسة سعر الكيس زنة (٥٠ كغم) إلى (٦٦،٨٠٠) دينار، فيما ارتفع سعر الكيس الواحد من مادة اللوبياء زنة (٥٠كغم) من (٣٥،٠٠٠) دينار إلى (٣٤،٠٠٠) دينار، وارتفاع سعر كارتون الزيت المستورد سعة (٢٠لترا) من (٣٧،٢٥٠) دينارا إلى (٤٠،٦٠٠) دينار ومادة معجون الطماطم للكارتون الواحد سعة (١٢ علبة) من (٢٣،٠٠٠) دينار إلى (٢٣،٦٠٠) دينار والكارتون الواحد سعة (١٢ طبقة) من مادة البيض المستورد إلى (٤٥،٥٠٠) دينار، في حين إن سعر السكر ارتفع سعر الكيس زنة (٥٠كغم) إلى (٧٤،٠٠٠) دينار .

وبينت التقارير أن أسعار اللحوم والمنتجات الحيوانية استقرت عند سعر الكيلو غرام الواحد من اللحوم المحلية (البقر والغنم) تراوح بين (١٤،٠٠٠) دينار إلى (١٤٥٠٠) دينار، فيما ارتفع سعر كيلو لحوم الدجاج المحلي من (٤٢٥٠) الى (٤٥٠٠) دينار، في حين ارتفع صندوق الدجاج المستورد سعة (١٠ دجاجات) إلى (٤٥،٢٥٠) دينار أ .

وأكدت التقارير أن أسواق الملابس الجاهزة شهدت رواجا للسلع ذات المناشئ الأجنبية وخاصة المنشأ الصيني والتركي في وقت انحسرت الملابس ذات الصنع، مبينة أن سعر بدلة طفل حديث الولادة تراوح بين (٦) إلى (١٣) ألف دينار بأنواع مختلفة أما الفئات العمرية من ١٠ الى١٦سنة تراوحت للقطعة الواحدة (تشيرت) قميص بنطلون من (١٣٠٠٠) الى (١٣٨٠٠) ألف دينار وللملابس الرجالية (البنطلون والقميص الرجالي) من ١٦٥٠٠ الى ٢١٠٠٠ ألف دينار مبينة ان الملابس النسائية استقرت عند قيمة ٢٣ الف دينار الى ٣٤ الف دينار للقطعة الواحدة .

وأوضحت التقارير ان اسعار التلفزيون الملون عادي حجم ٢١ بوصة ماركة١ piece كوري المنشأ في محافظة الانبار بلغت ١٨٠٠٠٠ دينارفيما كان سعر محافظة ديالى ٢٠٧٥٠٠ دينار مستقراً في العاصمة بغداد عند سعر ١٤٥٠٠٠ دينار.

واستقرت أسعار مكيف هواء كرافت ٢طن تدفئة وتبريد سعودي في محافظة صلاح الدين عند ٥٠٠٠٠٠ دينار و ٥٤٠٠٠٠في محافظة بابل و ٥٢٣٠٠٠في محافظة كربلاءو ٥٤٠٠٠٠ في محافظة واسط و ٤٢٣٢٠٠ في محافظة النجف و ٥٤٠٠٠ في محافظة القادسية و٥٤٠٠٠ في محافظة المثنى و٥٥٠٠٠ في محافظة ذي قار .